الخطة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي

2022-2018

خدمة – ثقة – شراكة

الخطة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي 2022-2018

© 2018 قوى الأمن الداخلي جميع الحقوق محفوظة
يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزّأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلّا بموافقة خطيّة من المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي

المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي
شارع أديب إسحاق – الأشرفيّة - بيروت – لبنان

www.isf.gov.lb

رسالة رئيس الجمهورية

إن لبنان الساعي دوماً إلى الحرية والسلام والانفتاح على العالم، يتوسط بقعة جيوسياسية حساسة ومضطربة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تشهد منذ عقود صراعات ومواجهات طاولته تفاعلاتها ولا تزل مخاطرها مستمرة.

ويشهد تاريخ لبنان الحديث منذ فجر الإستقلال إلى اليوم على أن الإستقرار في وطننا يرتبط بأهمية تفهم المجتمع الدولي لواقعه ودعمه لمواجهة القضايا والتحديات التي فرضتها عليه أحداث المنطقة، وفي طليعتها قضايا اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين والتهديدات الإسرائيلية وانتهاكاتها الدائمة لسيادته. كما يشهد هذا التاريخ بأن استقرار لبنان الداخلي يترسخ من خلال صلابة وحدته الوطنية وقوة التلاحم بين مختلف مكوناته والدور الفاعل الذي تقوم به مؤسساته العسكرية والأمنية المتمثلة بالجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والجمارك اللبنانية. هذا الدور الذي يهدف إلى مقاومة أي إعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يوجه ضده وإلى ضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين، وتعزيز السلم الأهلي، وحماية الحدود والحفاظ على النظام الديمقراطي والحريات العامة وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ومنع الجريمة وعمليات تهريب المخدرات او الاتجار بها، والالتزام بموجبات لبنان حيال القرارات الدولية.

لا شك أن موجة الفوضى والمواجهات الدموية التي اجتاحت عدداً من دول المنطقة في السنوات الأخيرة وتحولت حروباً وعنفاً وإرهاباً ظلامياً يهدد العالم، بلغت حدود لبنان وتسربت إلى داخله وقد شهد العالم بأسره على إنجازات الجيش اللبناني ومؤسساتنا الأمنية التي اعتمدت مبدأ الإستباقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة وخلاياها السرية. وقد شكلت معركة «فجر الجرود» في صيف العام *2017* إنتصاراً ساحقاً للجيش على مسلحي الإرهاب ساهم في تمتين شبكة الأمان لبلدنا، ودرء مخاطر توسع الإرهاب إنطلاقاً من لبنان.

من منطلق واجباتنا الوطنية نعمل كمسؤولين سياسيين وعسكريين وأمنيين في لبنان على تحقيق الاستراتيجية العسكرية والأمنية التي حددت عناوينها الاساسية في خطاب القسم ووردت في البيان الوزاري للحكومة الحالية، والمرتكزة بصورة جوهرية على تعزيز قدرات الجيش، وتأمين مستلزمات الأجهزة العسكرية والأمنية عدة وعديداً، وتوفير الأسلحة المتطورة والنوعية لها، ورفع كفاءة عناصرها بالتدريبات الحديثة والمتخصصة، لتمكينها بصورة فاعلة ومستدامة من القيام بالمهام المنوطة بها، ولحماية لبنان، ومنع إمتداد الحرائق الاقليمية اليه، ومواجهة أي اعتداء اسرائيلي على ارضنا، ومواصلة التعاون البناء والحيوي مع قوات «اليونيفيل» العاملة في جنوب لبنان في إطار مهماتها لتنفيذ القرار *1701*.

إن بلدنا ممتن للدول الشقيقة والصديقة، التي آمنت على مدى السنوات الماضية، بأهمية تقديم الدعم للجيش اللبناني، وساهمت في تلبية حاجاته اللوجستية والعسكرية الملحة. وتأتي خطط تطوير قدرات الجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية التي أقرتها السلطة السياسية لتقديمها إلى مؤتمر روما *2*، استكمالاً لهذا التعاون الذي اثبت فعاليته وأهميته، ليس فقط في ضمان استقرار لبنان وازدهاره، بل أيضاً في عدم تحوله الى ساحة لتوليد الاضطرابات والمخاطر التي يمكن ان تطال انعكاساتها السلبية منطقة الشرق الاوسط والعالم.

إن التحديات الأمنية راهناً هي الأكثر خطورة على مستقبل الدول، وخصوصاً في هذه البقعة المضطربة من العالم. ولا شيء يشي أن الآتي من الأيام لن يحمل المزيد من هذه التحديات التي تزعزع الاستقرار، وتنطوي على مخاطر لا تخفى عن عيوننا جميعاً. إن هدفنا الاستراتيجي لحماية وطننا، يحتم علينا أن نوفر لجيشنا الوطني ومؤسساتنا العسكرية والامنية الإمكانيات النوعية اللازمة لتمكينها من مواجهة التحديات المتزايدة لتبقى صمام الأمان في كل المراحل والظروف. وها هنا، فرصة مناسبة لتعميق التعاون مع أصدقائنا ضمن مؤتمر روما *2* لنساهم في أمن واستقرار المنطقة ونعبر معاً، دولاً وشعوباً، إلى السلام والطمأنينة والازدهار.

العماد ميشال عون

رسالة رئيس مجلس الوزراء

خلال العقد المنصرم، بذلنا كافة الجهود بهدف تحويل قوى الأمن الداخلي إلى مؤسسة قوية تضطلع بدورٍ أكثر مركزيةً في مكافحة الإرهاب والجريمة ولا سيما في ارساء حكم القانون.

إن سلامة المواطن اللبناني وأمنه هما في صلب قيم قوى الأمن الداخلي. لقد أثبت أبناؤنا وبناتنا من كافة أرجاء الوطن حساً حقيقياً في خدمة المجتمع وحرصاً على حماية عائلاتنا وشوارعنا ومدارسنا وأماكن عبادتنا.

إن الخطة الإستراتيجية الخمسية التي هي الأولى من نوعها تُرسي رؤيةً طموحة لمستقبل قوى الأمن الداخلي وخارطةَ طريق لتحوّلٍ نوعي لهذه المؤسسة إلى شرطةٍ حديثة تُركّز على الاحتراف وحفظ النظام في المجتمع وصون حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، إضافةً -وهذا هو الأهم- إلى بناء الثقة وشراكةٍ متينة مع المواطن والمجتمع ككل.

كما تسلّط الخطة الضوء على تعزيز التعاون الإستراتيجي مع الجيش اللبناني لتتحمل قوى الأمن الداخلي مسؤولية اكبر في حفظ الأمن داخل لبنان.

إنني من أشد المؤمنين بوجوب زيادة تمثيل المرأة في قطاع الأمن لكي يُظهر القدرة الحقيقية لمجتمعنا، وهي قناعةٌ راسخة تعكسها الخطة الإستراتيجية.

كما إنني ملء الثقة بأن قوى الأمن الداخلي ستشرع في هذا المسيرة بالتزامٍ وتفانٍ وستعتبر ثقةَ الرأي العام بالمؤسسة معياراً أساسياً لنجاحها.

سعد الحريري

رسالة وزير الداخلية والبلديات

منذ تبوّأت منصب وزير الداخلية والبلديات، وضعتُ هدفاً أساسياً من بين الأهداف التي صمّمتُ على تنفيذها، وهو تطوير عمل قوى الأمن الداخلي، ونقلها من حالة الارتجال إلى حالة التخطيط، وتقريبها من اللبنانيين، وتطوير صورتها في أذهانهم.

وها نحن اليوم وبعد أكثر من سنة من العمل المتواصل ،بدايةً مع اللواء المتقاعد ابراهيم بصبوص والعميد عماد عثمان رئيس شعبة المعلومات أنذاك ثم اندفع اللواء عثمان بعد تسلّمه مهام المدير العام لقوى الأمن الداخلي والعميد أحمد الحجّار رئيس لجنة التخطيط للاستراتيجية الخمسية وقائد معهد قوى الأمن الداخلي، الى أن تمّ انجاز هذا العمل المتكامل. وهي المرّة الأولى التي تقدّم قوى الأمن الداخلي مخطّطاً ثابتاً وواضحاً ومحدّداً لعملها طوال سنواتٍ خمسة، بعدما عانت سابقاً من غياب الرؤية المستقبلية المتكاملة، لأسباب قد تكون قاهرة في حينها.

واجهت قوى الأمن الداخلي على مدار السنوات الماضية الكثير من الظروف الاستثنائية والتحديات الداخلية والخارجية. فهي اضطرّت للتعامل مع أكثر من مليون مقيم إضافي خلال السنوات الماضية، هم النازحون السوريون، الذين استقبلهم لبنان. وصارت مؤسسة تحمي أمن اللبنانيين وأكثر من مليون ونصف مليون مقيم إضافي، من السوريين والفلسطينيين والأجانب. تعرفون أنّ تأمين راحة وسلامة المواطنين هي خدمة تقدّمها الدولة ليس فقط إلى مواطنيها، بل أيضاً إلى جميع المقيمين على أراضيها. وقد تفانت هذه المؤسسة في العمل على توقيف المئات من الإرهابيين وتفكيك العشرات من الشبكات الإرهابية وحماية لبنان من خطر الإرهاب، وقامت بعمليات استباقية جنّبت لبنان أخطاراً كبيرة، رغم شحّ الموارد ونقص التجهيزات اللازمة. والخطة التي بين أيديكم الآن هي مقدّمة لتطوير المؤسسة، واستعادة الثقة بها. وبالتأكيد فإنّ الثقة بقوى الأمن الداخلي هي مدخل للثقة بالدولة، لأنّ هذا الجهاز يشكّل عصباً أساسياً يربط الدولة بالمواطن.

من هنا أهمية أن تقوم القوى الأمنية بمهامها بشفافية وباحترام القوانين والمواثيق الدولية. خلال خمس سنوات، نأمل أن تكون قوى الأمن الداخلي قد تحوّلت إلى جهاز مهمته الأساسية خدمة المواطنين إلى جانب حمايتهم. وسوف تساعد هذه الخطة الاستراتيجية في قياس النتائج وتحديد مكامن الضعف والقوّة، كي نعرف أين نخطىء وأين نصيب.

إننا نتطلّع الى اليوم الذي يصبح فيه السلاح غير الشرعي بإمرة الدولة . وينسحب فيه الجيش الى ثكناته ودوره في حماية حدود الوطن . وتبقى قوى الأمن الداخلي وحدها المسؤولة عن أمن كل لبناني ومقيم على الأراضي اللبنانية .

وختاماً، فإنّ هذا العمل المتكامل هو ثمرة تعاون مع عدد كبير من الأصدقاء المانحين وأولّهم المملكة المتحّدة ، ونتاج جهود عشرات الجنود المجهولين، من القيادات والضباط والعناصر. وعلى هؤلاء ستقع مهمة تنفيذ هذه الخطة ومتابعتها خلال السنوات المقبلة، ضباطاً وعناصَر من شبّان وشابّات هذا الوطن.

نهاد المشنوق

رسالة اللواء المدير العـــام

إنّ قوى الأمن الداخلي تَقَع على عاتقها مَسؤولياتٌ جسام تجاهَ المجتمع والوطن والسّلطات الدستورية، كما تجاهَ المُجتمع الدولي والأجهزة الأمنية والشّرطية في العالم لتَكونَ في مواكبة لجميع التطوّرات، من هذا المنطلق دأبَتْ على تطوير أساليب عَملها وأدائها الوظيفي والتّقني لتكونَ على المُستوى المَنشود.

إنّ جوهر عملنا يَتمَحور حول حماية الأشخاص والممتلكات ومُساندة ضحايا الجرائم المختلفة حيث يقع على عاتق قوى الأمن الداخلي مسؤوليات أساسية بدءاً بمكافحة الإرهاب والمخدرات والإتّجار بالبشر وصولاً إلى تأمين خدمات السّير وإدارة السجون وتأمين حراستها.

لذا كانَ لزاماً عَلينا وضعُ خُطة استراتيجية تواكب التطوّر الحاصل في أساليب العمل الشُرطي واضعين رُؤيتنا «معاً نَحْوَ مُجتمع أكثرَ أماناً» كَنبراس مُوجّه لهذه الخُطّة لنصلَ من خلالها إلى نتيجة تَنالُ رضى الجميع من جهات حُكوميّة ومُجتمع مَدني وسُلطات رقابيّة تَحتَ شعار «خدمة - ثقة – شراكة».

ونَسعى لأنْ يَكونَ تنفيذ هذه الخطّة من خلال تقديم خدمات أمنيّة مُتميّزة بأحدث الوسائل المُمكنة من مَكتَنة ووسائلَ اتصال وعديد وأعتدة وأبنية تُساعد على تنفيذ المهام بالدقّة والسرعة المُتوخّاة .

إنّ خُطّتنا الاستراتيجيّة تشكّل بحدّ ذاتها التزاماً راسخاً من قبلنا خدمةً لأمن المُجتمع مع أملنا بأن تكون أداةً لتَعزيز الثقة بينَه وبينَ قوى الأمن الداخلي، فجهودنا المَبذولة ستتكامل عبر رَفع مستوى الثقافة وجودة الأداء وصولاً إلى تطبيق جدّي لهذه الخطة بكافة نواحيها.

مع أَمَلي وأُمنياتي بأن نَصل معاً إلى عالم أكثرَ أماناً.

اللواء عماد عثمان

مقدّمة

تأسّست قوى الأمن الداخلي في العام 1861، وهي من أقدم المؤسّسات في لبنان. على مدى تاريخها العريق الذي دخل مؤخرًا عقده السادس بعد المئة، كان على المؤسّسة أن تنتهج مسيرةً متواصلة من التكيّف والتطوّر لأداء المهام المُناطة بها قانونًا، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون 90/17 في مجال الضابطتين الإدارية والعدلية وفي المجالات الأخرى المختلفة. وفي إطار التزامها الدائم بخدمة المجتمع اللبناني، وضعت قوى الأمن الداخلي لنفسها خطةً استراتيجية خمسية للأعوام 2018-2022، لتكون نبراسًا يضيء طريقها في تحقيق رسالتها وتلبية طموحات المستفيدين من خدمتها، ويخطو بها خطوة نوعية نحو جهازٍ شُرطي معاصر.

لطالما كانت قوى الأمن الداخلي الساهر الأول على حماية أفراد المجتمع وحفظ الأمن والنظام في لبنان. خلال العقد الماضي، لم توفّر المؤسّسة فرصةً للعمل مع شركائها المحليين والدوليّين وبذل جهود استباقية حثيثة أسهمت بنجاح في تعطيل المخططات الإرهابية التي تهدّدت لبنان والمجتمع الدولي. وخلال السنوات الثلاث الماضية فقط، تمكّنت قوى الأمن الداخلي من توقيف أكثر من 300 مشتبه به بجرم الإرهاب ومن تفكيك أكثر من 60 خلية إرهابية.

كذلك، سعت المؤسّسة طوال تلك السنوات، ومن دون كلل، من أجل تعزيز قدراتها في مكافحة الجريمة من خلال تحسين مهاراتها في إدارة التحقيقات الجنائية ومعالجة الأدلة بأحدث الطرق العلمية، مع حرصها الدائم على اعتماد التدابير والإجراءات التي تضمن احترام حقوق الإنسان وتتصدّى لشواغل المجتمع.

غير أنَّ تهديدات الأمن الوطني تبقى في صلب اهتمامات المؤسّسة اليوم، و وفي طليعتها خطر الإرهاب بالطبع. ولكنَّنا لا ننسى أيضًا تأثيرات العولمة والتكنولوجيا الرقمية الناشئة، التي انبثقت عنها هواجس أمنية جديدة وتفاقمت معها تحديات قديمة، بما فيها تمدد ظاهرة التطرّف العنيف. في لبنان، تزداد تلك التحديات وطأةً بسبب الأزمة السورية المتمادية، ووجود النازحين السوريين المنتشر على كافة الأراضي اللبنانية، ما يؤدي إلى بروز نزعاتٍ جرمية جديدة وظهور مسائل تتهدد السلامة العامة، الأمر الذي يضع قوى الأمن الداخلي من دون شك أمام تحدياتٍ جديدة ومسؤوليّات جسام.

وعليه، رسمت قوى الأمن الداخلي لنفسها توجّهًا استراتيجيًا واضحًا يسمح لها بتلبية الاحتياجات الأمنية المتنامية في لبنان. تقوم الخطّة الاستراتيجية على محورين: إرادة التغيير من قوةٍ شُرَطية إلى خدمةٍ شُرَطية تلتزم بمجموعةٍ من القيم والمبادئ التي تضمن احترام حقوق الأفراد وتضمن الاستجابة لهواجس المجتمع؛ والحاجة إلى الانتقال من التقنيات الشُرَطية التقليدية إلى التقنيات الشُرَطية المعاصرة لمكافحة الجريمة بمزيدٍ من الكفاءة والفعالية.

وإدراكًا منها بأنَّ التصدّي لتحديات القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يتحقّق بواسطة الوسائل التقليدية حصرًا، التزمت المؤسّسة بمأسسة الأسلوب الشُرَطي الذي يرتكز أكثر إلى الحاجات الحقيقيّة للمجتمع، ما من شأنه أن يمهّد لشراكةٍ مستدامة بين المؤسّسة والمواطنين ويولّد مجتمعًا أكثر أمانًا للجميع.

خطتنا الاستراتيجية 2018-2022 هي الحجر الأساس لمسيرة التطوير والتحوّل في المؤسّسة. تسترشد الخطة في الواقع بالممارسات الدولية الفضلى، وتستند في مقوّماتها الرئيسية إلى مراجعةٍ استراتيجيةٍ شاملة خضعت لها المؤسّسة بمساعدة شركائها الدوليّين. ارتكزت نتائج المراجعة إلى استبيانات الرأي العامّة، واللقاءات مع الأطراف المعنيّين من داخل المؤسّسة وخارجها، والمشاورات المستفيضة مع فريق عمل المؤسّسة من كافة الرتب والوحدات. تشكّل هذه المراجعة قاعدةً صلبة من الأدلة والبيانات التي تُدعّم الخطة الحالية، بحيث تؤكد على وجود فهمٍ واضحٍ ومشترك لهواجس الأمن والسلامة بين المؤسّسة والمجتمع الذي هي في خدمته، وتضمن تغطية احتياجات العنصر البشري الذي يشكّل عماد المؤسّسة.

ما برحت قوى الأمن الداخلي تعمل بالشراكة مع الجيش اللبناني وباقي الأجهزة الأمنية لضمان سلامة المجتمع اللبناني وأهله، وتنفيذ هذه الخطة سيسهم في رفع مقدّرات المؤسسة لتحمّل كل الأعباء المتعلقة بالأمن الداخلي وفقًا للنصوص القانونية المرعية. وهذا سيسمح بالتالي للجيش اللبناني بالتفرّغ للقيام بمهامه الأساسيّة مع بقائه على جهوزية تامة لتوفير الدعم المطلوب لقوى الأمن الداخلي كلّما اقتضت الحاجة.

لهذه الغاية، باشرت حكومتنا فعلاً برصد اعتمادات لتنفيذ بعض أهداف الخطة، وبوشر بتنفيذ مجموعة من المشاريع. ويبقى التعويل على شركائنا المحليين والدوليين واستثمارهم المرتقب في لبنانٍ آمنٍ ومستقرٍ لشعبه وأجياله القادمة.

الرؤية

"معاً... نحو مجتمعٍ أكثر أمانًا"

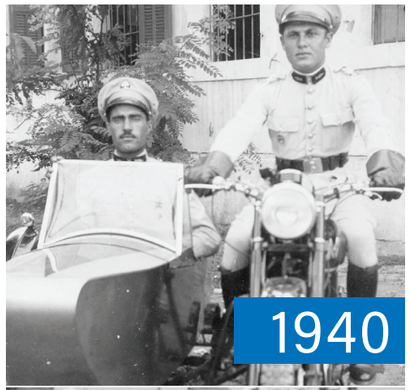

المهمّة

تقديم **خدمة** شرطيّة رائدة تعزّز **الثقة**، وتحترم حقوق الإنسان، وتحمي الحريّات في إطار القانون، وتحفظ الأمن وتوطّد النظام، وتتصدّى للجريمة بفعاليّة **بالشراكة** البنّاءة مع المجتمع.

القيم

- **التفاني في الخدمة**
- **الاستقامة والنزاهة**
- **المساواة وعدم الانحياز**
- **القدوة في القيادة**

الأهداف الإستراتيجيّة

تمّ وضع الخطة الإستراتيجية لقوى الأمن الداخلي 2018-2022 سندًا إلى مشاورات حثيثة مع الأطراف المعنيّين من داخل المؤسسة وخارجها على حدّ سواء. فالجمهور وعناصر قوى الأمن الداخلي وشركاؤنا الدوليّون قد أسهموا في عملية التخطيط الاستراتيجي، وقد تمّت استشارتهم في وضع الأولويات والأهداف.

جرى التوافق على أربعة أهداف استراتيجية لترشيد العمل للأعوام الخمسة القادمة. وتشكّل هذه الأهداف الإستراتيجية الأربعة جوهر عمل قوى الأمن الداخلي، حيث أنّها تجيب على الأسئلة المحورية التالية: ما هي مهامنا؟ كيف ننفّذها؟ ماذا نحتاج لتنفيذها بفعاليّة؟

إن الهدف الاستراتيجي الأول المتمثل بتعزيز الأمن والأمان والاستقرار هو في صلب مهامنا من خلال التصدّي للإرهاب ومكافحة الجريمة. أمّا الهدفان الثاني والثالث فيركّزان على طريقة قيامنا بعملنا وذلك من خلال الشراكة مع المجتمع وتفعيل المحاسبة وحماية حقوق الإنسان. وأخيرًا، يأتي الهدف الرابع الذي يتوخّى رفع مستوى الكفاءة والفعالية المؤسّسية، لتوفير ما يلزم إنجازًا لمهامنا بفعالية.

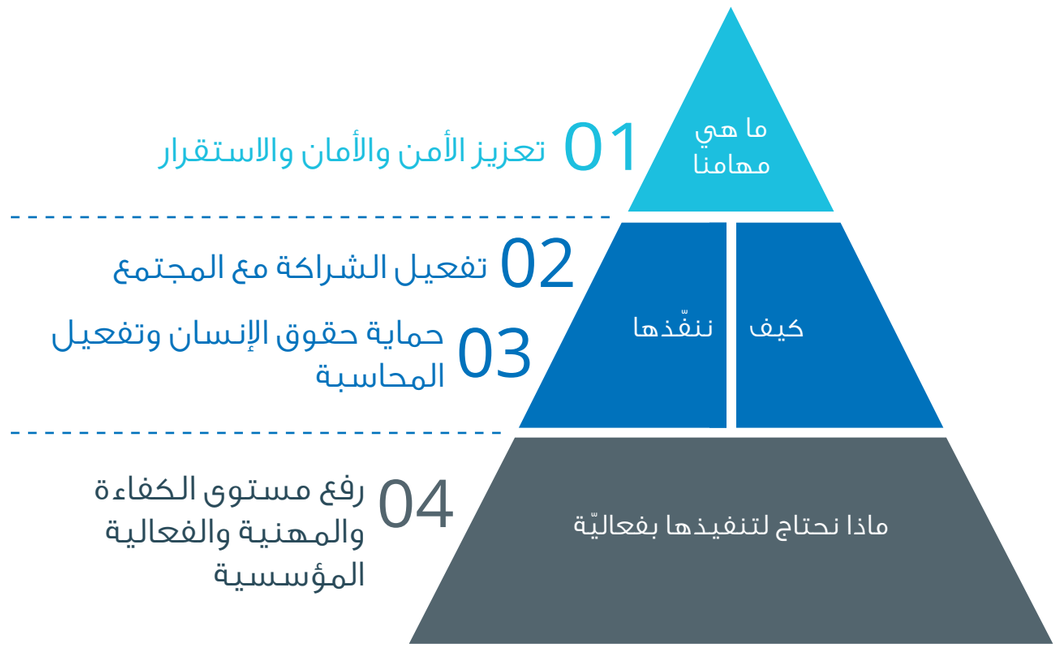

الهدف الاستراتيجي

01 تعزيز الأمن والأمان والاستقرار

إنّ تعزيـز الأمـن والأمـان والاسـتقرار يجسّـد علّـة وجـود قـوى الأمـن الداخـلي، فهـو هـدف تتشـاركه أجهـزة الشرطـة كافـة حـول العـالم. وإدراكاً منها لأهميـة دورهـا في مكافحـة الإرهاب والتصـدي للجريمـة، تحـرص قـوى الأمـن الداخـلي عـلى المـضي قدمًـا في بنـاء قدراتهـا لرصـد الجريمـة ومنـع وقوعهـا كـما والوقايـة مـن تبعـات التهديـدات المرتبطـة بهـا. في السـنوات الخمـس القادمـة، سـتحرص قـوى الأمـن الداخـلي عـلى تطويـر تقنيّاتهـا الشُرطيـة وقدراتهـا في مجـال التحليـل الجنـائي، مـع التركيـز عـلى بعـض أنـواع الجرائـم الخطـرة حفاظًـا عـلى الأمـن والأمـان.

يتكامـل هـذا التوجـه مـع حـرص قـوى الأمـن الداخـلي عـلى تحسـين الكفـاءة والفعاليـة في إدارة عمليّـات حفـظ الأمـن والنظـام عـبر اعتـماد الممارسـات الدوليـة الفضـلى في هـذا المجـال.

ولـّما كان العمـل اليومـي لعنـصر السـير بمثابـة مـرآة تعكـس مـدى تطـور المؤسَّسـة ويشـكّل مدخـلًا لتعـرّف المواطنـين إليهـا، فقـد أضحـى لزامًـا علينـا تفعيـل إدارة شـؤون السـير والسـلامة المروريـة بالشراكـة مـع الجهـات المعنيـة.

تحقيقًا لهذا الهدف سنقوم بما يلي:

تعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب وتمويله عبر:
- تطوير القدرات التخصصية في مجال تعقب الجرائم الإرهابية ومكافحتها استباقيًا
- تطوير قدرة القطعات العملانية على التصدي للجرائم الإرهابية
- تعزيز التنسيق بين قوى الأمن الداخلي وباقي الأجهزة الأمنية لمكافحة الجرائم الإرهابية

رفع مستوى التصدّي للجريمة عبر:
- تمتين الشراكات مع المعنيين لرفع مستوى التصدي للجريمة ومكافحتها
- تعزيز أمن الحدود
- تطوير القدرة على إدارة التحقيقات العدلية
- تعزيز قدرات البحث العلمي الجنائي
- تطويـر القـدرة عـلى مكافحـة الجرائـم الخطـيرة بمـا فيهـا الجرائـم السـيبرانية، والمخـدرات، والعنـف الاسري، والاتجـار بالبـشر

تحسين الكفاءة والفعاليّة في إدارة عمليات حفظ الأمن والنظام عبر:
- تحسين فعالية الاستجابة على كامل الأراضي اللبنانية
- اعتماد مقاربة حديثة لإدارة عمليات حفظ الأمن والنظام

تفعيل إدارة شؤون السير والسلامة المروريّة عبر:
- نشر ثقافة السلامة المرورية والتوعية بشأنها
- تطوير نظام ضبط مخالفات السير
- تعزيز الاحترافية في خدمة السير

الهدف الاستراتيجي 02 تفعيل الشراكة مع المجتمع

لما كانت الشراكة مع المجتمع تشكّل حجر الزاوية في تقديم خدمة شرطية رائدة، وضعت قوى الأمن الداخلي نصب أعينها تفعيل هذه الشراكة عبر تحسين آليات التواصل والتعاون مع المجتمع وتعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بهدف رفع مستوى الوعي حول الظواهر الإجرامية والتصدي لها.

وانعكاسًا لإيمانها الراسخ بأهمية بناء الشراكات مع المجتمع، تسهر قوى الأمن الداخلي بشكلٍ دائم على تعزيز وتمتين تلك الشراكات بالنظر إلى انعكاسها الإيجابي على فعالية عمل الشرطة وشعور المجتمع بأمانٍ أكبر. إنّ هذه العلاقة التكاملية بين الشرطة والمجتمع هدفها واحد، ألا وهو أمن المجتمع وأمانه.

وإذ تضع المجتمع والمواطن في أعلى سُلّم أولوياتها، ستسعى قوى الأمن الداخلي جاهدةً خلال السنوات الخمس القادمة إلى مأسسة مفهوم الخدمة خلال تأديتها لكافة مهامها، كما ستعمل على بناء شراكات مستدامة مع هيئات المجتمع المدني في مختلف المجالات.

تحقيقًا لهذا الهدف سنقوم بما يلي:

- **إرساء خدمة شرطيّة متماهية مع نهج الشرطة المجتمعيّة**
- **اعتماد خطّة تواصل شاملة**
- **تمتين الشراكات مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني**
- **تعزيز المهنية في العمل**

الهدف الاستراتيجي 03 حماية حقوق الإنسان وتفعيل المحاسبة

إنّ حماية حقوق الإنسان وتفعيل المحاسبة هي الدعائم الأساسية لترسيخ المشروعية والثقة بقوى الأمن الداخلي.

تبقى قوى الأمن الداخلي ملتزمةً بحماية حقوق الإنسان، وفقًا لمعايير القانون الدولي والتشريعات الوطنية ومدونة قواعد سلوك عناصر قوى الأمن الداخلي. كما أنّها في سعي دائم لتعزيز المحاسبة والشفافية من خلال نظام شكاوى مُطوّر وإدارة فعّالة للأداء. إنّ ثقة الجمهور بالتزام قوى الأمن الداخلي حماية حقوق الإنسان هي عامل أساس في تعزيز التعاون وزيادة معدّلات التبليغ عن الأنشطة الجرمية والمشبوهة من قبل أفراد المجتمع أنفسهم بما ينعكس إيجابيًا على الأمن والأمان المجتمعي.

تحقيقًا لهذا الهدف سنقوم بما يلي:

ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان عبر:

- نشر قواعد احترام حقوق الإنسان على صعيد قوى الأمن الداخلي ككل
- مأسسة شبكة العلاقات مع كافة الأطراف المعنية بمجال حقوق الإنسان
- تطوير عمل قسم حقوق الانسان
- مراجعة وتعديل نظام الشكاوى

تعزيز مراقبة احترام حقوق الإنسان والحرّيات عبر:

- المساهمة في وضع معايير ضامنة لحسن سير عمل نظام العدالة الجنائية
- تعزيز نظام التفتيش بما يصب في تفعيل مراقبة احترام حقوق الإنسان
- التشديد على سياسة عدم التسامح إزاء التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان

تحسين ظروف الإحتجاز بما ينسجم مع المعايير الدولية عبر:

- تطوير وتحديث أماكن التوقيف
- تطوير أنظمة التوقيف والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية

الهدف الاستراتيجي 04

رفع مستوى الكفاءة والمهنية والفعالية المؤسسية

إنّ تعزيز المهنيّة والفعّالية المؤسسية لا يتحقق إلّا عبر اعتماد نُظُمٍ تُسهم في تقديم خدمة شرطية رائدة، وفي طليعتها نظام إدارة الموارد البشرية. وإيمانًا منها بقيمة الإنسان كركنٍ أساسي في بنيتها وتطوّر أدائها، دأبت المؤسسة منذ نشأتها على إيلاء العنصر البشري الأهمية القصوى من حيث التطويع، والتدريب، والمواكبة، بما يُسهم في إعلاء المعنويّات وتصويب الأداء. انطلاقًا من ذلك، تبقى قوى الأمن الداخلي في سعيٍ متواصل لصقل قدراتها البشرية ورفدها بكافة المهارات، ضمانًا لتقديم أفضل خدمة شرطية.

ولكي تتمكّن الطاقات البشرية الواعدة من توظيف كامل إمكاناتها، لن تألو المؤسَّسة جهدًا في توفير كل ما يلزم من خدمات لوجستيّة معاصرة، بدءًا بتأهيل المنشآت، وتطوير التجهيزات، وتحديث منظومة الاتصالات، وصولًا إلى اعتماد المكننة الكاملة. فمن شأن ذلك أن يؤمِّن حرفيّة عالية في تنفيذ المهام ورفع القدرة الاستباقية على مكافحة الجريمة بكافة أشكالها ووسائلها.

تحقيقًا لهذا الهدف سنقوم بما يلي:

تطوير خدمات المعلوماتية والمنشآت والمقوّمات اللوجستيّة عبر:
- اعتماد برامج تحديث للأبنية والآليات والأسلحة
- تطوير نظم المعلوماتية والاتصالات

تفعيل إدارة الموارد البشريّة عبر:
- تفعيل دور الإناث في قوى الأمن الداخلي
- تحديث أنظمة التطويع والمناقلات والترقية وتنافُل الخبرات
- تطوير نظام التدريب ودعم التطوير المهني

تحسين معنويّات العناصر وظروف عملهم عبر:
- تحسين الخدمات الأساسية المقدمة الى العناصر
- حماية وتعزيز حقوق العناصر
- تحسين ظروف عمل العناصر
- تحديث نظام الثواب والعقاب

ترسيخ مفهوم الحوكمة وإدارة الأداء عبر:
- تحديث الإطار القانوني والتنظيمي
- تطوير نظامي الإدارة والرقابة الماليتين
- تحسين الفعالية المؤسساتية من خلال اعتماد مبادئ حديثة في إدارة الأداء

خدمة – ثقة – شراكة

© 2018 قوى الأمن الداخلي جميع الحقوق محفوظة www.isf.gov.lb